المخالفين « لان الاشخاص الذين سرقوا وغشوا ، او دسوا أموالا طائلة في جيوب المنتجين والمقاولين مقابل رشوات — حكمهم كحكم من يسرق السلاح والمعدات العسكرية ... واذا كانت عقوبة الجندي الذي يفقد بندقيته بسبب الاهمال الحكم بالسجن ستة اشهر — فماذا ستكون عقوبة شخص سرق عن قصد من ميزانية الدفاع مبلغا يمكن بواسطته انتاج بندقية او دبابة او طائرة ؟ » (اريه افنيري — دافار ، ٧٥/٤/٢٥) . « ان من يسرق أموالا من متطلبات الامن عندنا ، يسرق سلاحا وذخيرة من جنودنا ، في اللحظات الحاسمة من المعركة » . كذلك اعلن النائب سمحه ارليخ ، (من مقابلة معه في يديعوت أحرونوت ، ٧٥/٤/٢٥) انه يجب على الحكومة والسلطات القضائية ان تتبع وسائل شديدة ضد المخالفين « ليس فقط من اجل القضاء على السوء ، وانما من اجل استعادة ثقة الشعب بالحكم » .

التغيير في الحكم ساعد على اكتشاف قضايا الفساد

ان المميز لقضايا الرشوة والفساد التي تم اكتشافها مؤخرا ، سواء في جهاز الامن او في المؤسسات الاقتصادية الاخرى، هو كثافتها وظهورها في فترة قصيرة نسبيا ، وبالتحديد بعد حرب ١٩٧٣ ، رغم انها نفذت قبل بضع سنين . وكانت قد اكتشفت بعض القضايا المماثلة في الماضي ، تم على اثرها اعتقال عدد من كبار رجال الاقتصاد ، الا ان قضايا كهذه ، وخاصة تلك المتعلقة بجهاز الامن وبشركة الاستثمارات الاسرائيلية (الشركة لاسرائيل) كان نشرها محظورا في عهد الحكم السابق، وهناك من يقول ان اكتشاف هذه القضايا خلال السنة الاخيرة ، مرتبط بتغيير الاشخاص الذين يترأسون الحكم — اي رئيس الحكومة رابين، ووزير الدفاع بيريس ، ووزير العدل حاييم تسادوك ، ووزير المالية رابينوفيتش ... وعلى اي حال ، هناك ثلاثة أشخاص تصرفوا بحزم بكل ما يتعلق بمعالجة قضايا الفساد ، وهم وزير العدل تسادوك والمستشار القضائي للحكومة شمغار والمفوض العام للشرطة روزليو (اريه افنيري — يديعوت احرونوت ، ٧٥/٥/٤) . وتجدر الاشارة هنا ان الشرطة انشأت قبل نصف سنة تقريبا قسم تحقيق خاص بالمخالفات الاقتصادية ، يضم مدققي حسابات ومحامين واصحاب مهن اكاديمية اخرى — وجميعهم من المحققين المجربين الذين يستطيعون الغوص في عمق القضايا الاقتصادية (المصدر نفسه) .

كذلك هناك سبب آخر لتوقيت اكتشاف هذه القضايا ، وهو الوضع الاقتصادي الذي ساد اسرائيل خلال السنة الاخيرة ، والذي لم يؤد فقط الى « شد الحزام » وانما ايضا الى « مراقبة الاخرين » ، اذ بدأت تطرح اسئلة كثيرة وغير منقطعة حول مستوى المعيشة الذي يعيشه مدراء الشركات وبعض الموظفين والاشخاص المسيطرين على ميزانيات ضخمة (المصدر نفسه) .

المقارنة مع فيتنام الجنوبية

تثير موجة الفساد هذه في اسرائيل ، عدا الاستياء والدعوة الى الكشف عن الفاعلين والتشديد في عقوبتهم ، نوعا من القلق ، يدفع البعض الى مقارنة ما يحدث في اسرائيل مع الفساد الذي كان منتشرا في فيتنام الجنوبية ، خاصة الان، حيث « يتعقب الكثير من سكان اسرائيل بقلق المأساة التي حلت في جنوب شرق آسيا . لذلك ينبغي ان نذكر ان جنوب فيتنام سقطت في الاساس بسبب الفساد والتعفن في الحكم ، اللذين لم يتعرضا الى اموال الشعب فقط ، وانما دمرا اساس رغبة وقدرة المواطن على منح كل ما يستطيع من اجل دولته ... لذلك فان محاربة التعفن الداخلي يجب ان تكون احد الاهداف الاساسية لحكومة اسرائيل (يوئيل ماركوس — هآرتس ، ٧٥/٤/٢٣) . اما الفرق بين اسرائيل وفيتنام في مجال الفساد ، فهو « ان نسبة قليلة من السكان في فيتنام قد اشتركت في عملية فساد واسعة ، بينما عندنا نسبة كبيرة من السكان اشتركت في عملية فساد صغيرة ... ولا اقصد القول اننا جميعا مذنبون ، وانما اريد الاشارة الى ان الفساد الذي حدث هنا ذو مقياس قومي » (المصدر نفسه ، ٧٥/٥/٧) .

رغم هذه المقارنة ، تنبغي الاشارة الى ان الاسرائيليين لا يزالون يعولون على جهازي الشرطة والمحاكم ، اللذين لا يزالان يحظيان بثقة كبيرة ، لكبح موجات الفساد تلك .

حنه شاهين